

العوامل المؤثرة في تكاليف الوكالة

"دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان"

عمر فريد شقور

قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الزرقاء - الأردن

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في تكاليف الوكالة في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، ولتحقيق هذا الهدف، قام الباحث بدراسة أثر مجموعة من العوامل في تخفيض تكاليف الوكالة، وتمثلت هذه العوامل في حجم مجلس الإدارة ونسبه الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة وعدد اجتماعات لجنة التدقيق ونسبة الملكية المؤسسية ونسبة الملكية العائلية ونسبة تركيز الملكية ونسبة التمويل بالدين وحصص البنك السوقية وحجم البنك. تم قياس تكاليف الوكالة باستخدام ثلاثة مؤشرات، هي مؤشر معدل دوران الأصول، ومؤشر المصاريف التشغيلية، ومؤشر التدفق النقدي الحر، وتتكون عينة الدراسة من جميع البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، والتي يتوفر لها بيانات في بورصة عمان خلال فترة الدراسة (2013 - 2015) والبالغ عددها ستة عشر بنكاً، وتم استخدام برنامج الإكسل EXCEL وبرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS في التعرف على الخصائص الوصفية لمتغيرات الدراسة وتحليل بياناتها، وكما تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة. توصلت نتائج الدراسة أن تكاليف الوكالة تزداد بزيادة حجم مجلس الإدارة وزيادة نسبة الأعضاء المستقلين وزيادة عدد اجتماعات لجنة التدقيق وزيادة الملكية المؤسسية وزيادة نسبة الملكية العائلية وزيادة نسبة التمويل بالدين وزيادة حصة البنك السوقية وتنخفض بزيادة تركيز الملكية وفقاً لمؤشر دوران الأصول، كما أظهرت نتائج الدراسة وفقاً لمؤشر المصاريف التشغيلية أن تكاليف الوكالة تزداد بزيادة التمويل بالدين وزيادة تركيز الملكية وتنخفض بزيادة حجم مجلس الإدارة وزيادة نسبة الملكية العائلية، أما بالنسبة لمؤشر التدفق النقدي الحر، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن تكاليف الوكالة تزداد بزيادة حجم مجلس الإدارة وتنخفض بزيادة تركيز الملكية.

الكلمات المفتاحية: للبحث: تكاليف الوكالة، الملكية، البنوك التجارية الأردنية.

Abstract: This study aims to identify the factors affecting in the agency's costs in commercial banks listed at the ASE, and to achieve this goal, the researcher studying the impact of a some factors in reducing agency costs, these factors are the board size, the percentage of independent members of the board, the number of the audit Committee meetings, institutional ownership, family ownership, ownership concentration, debt financing, the bank market share, and the bank size, and the agency costs is measured using three indicators, the asset turnover index, operating expenses index, and free cash flow index. The study sample composed of all commercial banks listed on the Amman Stock Exchange, which have data in the Amman Stock Exchange during the study period (2013 - 2015), which is sixteen banks, and used Excel program and Statistical Package for Social Sciences to identify the descriptive characteristics of the variables of the study, and analysis of their data, and was also used regression analysis method to test hypotheses of the study. Study results that the Agency's costs increased with increasing of board size, the independent member's ratio, the number of meetings of the Audit Committee, institutional ownership, the family ownership, financing debt, and the bank market share, and it decreases with increasing ownership concentration according to turnover of assets index. The results of the study showed, according to operating expenses index, that the Agency's costs increased with increasing debt financing and concentration of ownership, and decreases with increasing board size and increase the family ownership, but for the free cash flow index, the results of the study showed that the Agency's costs increase with the board size, and decreases with increasing concentration of ownership.

Keywords: Agency cost, ownership, Jordan commercial banks.

1. المقدمة:

نتيجة زيادة حجم الشركات وتعدد أنشطتها وتعقد أعمالها، وظهور الشركات الضخمة، التي يصعب إدارتها والسيطرة على أنشطتها الإدارية والتشغيلية والمالية، أصبح الملاك غير قادرين على إدارة شركاتهم بأنفسهم، فالكثير منهم ليس لديه الخبرة الإدارية والمالية والتشغيلية المناسبة لإدارة الشركة، مما أدى إلى تفويض الملاك لأشخاص غيرهم لإدارة أعمال الشركة مقابل رواتب ومكافآت مادية معينة، وبالتالي انفصلت الملكية عن الإدارة وظهر ما يعرف بنظرية الوكالة. وتقوم نظرية الوكالة على أساس أن المالكين أو المساهمين يولكون المديرين القيام بالأعمال والأنشطة اللازمة للوصول إلى أهداف المالكين وتحقيق مصالحهم، مقابل تحقيق مصالح معينه للإدارة تتمثل في الحصول على حوافز ومكافآت معينه، وقد تتضارب مصالح المالكين مع مصالح المديرين، حيث يسعى المديرين لتحقيق مصالحهم وأهدافهم على حساب مصالح المالكين أو المساهمين.

إن وجود العلاقة التعاقدية بين المالكين والمديرين والتي تعرف بنظرية الوكالة، تولد عنها العديد من المشاكل والمعوقات والتكاليف، وتتضمن تكاليف الوكالة، التكاليف التي يدفعها المالكون من مكافآت وحوافز للمديرين للقيام بالأعمال الموكلة لهم، وكذلك تكاليف الرقابة والتي تتمثل بالإجراءات الرقابية التي يضعها المالكون خوفاً من سعي المديرين لتحقيق مصالحهم الذاتية على حساب مصالح المالك، بالإضافة إلى التكاليف التي تنفقها الإدارة في إعداد التقارير والمعلومات الإضافية التي تقدمها للمالكين.

الأردن كغيره من الدول النامية، تواجه فيه العديد من الشركات المساهمة مشكلة الوكالة، والتي تتمثل بزيادة وتضخم تكاليف الوكالة، والتي أصبحت تثقل كاهل المالكين وتهدد باختيار الشركة (منصور، 2013)، وبالتالي كان من الواجب البحث عن كيفية تخفيض تكاليف الوكالة من خلال البحث عن أهم العوامل التي تؤثر فيها وتؤدي إلى تخفيضها أو زيادتها.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهم العوامل التي تؤثر في تكاليف الوكالة في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، حيث سيتم دراسة أثر كل من حجم مجلس الإدارة ونسبه الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة وعدد اجتماعات لجنة التدقيق ونسبة الملكية المؤسسية ونسبة الملكية العائلية ونسبه تركيز الملكية ونسبة التمويل بالدين وحصص البنك السوقية وحجم البنك في تخفيض تكاليف الوكالة في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

مشكلة الدراسة:

نتيجة وجود العلاقة التعاقدية بين المالكين والمديرين، والتي تقوم على أساس نظرية الوكالة، مما أدى إلى وجود مشاكل ومعوقات ناتجة عن تضارب المصالح بين المالكين والمديرين، مما أدى إلى زيادة تكاليف الوكالة وتضخمها بشكل يؤثر على أداء الشركة، ويثقل كاهل مالكيها، وبالتالي ظهرت الحاجة إلى البحث عن العوامل التي تؤثر في تكاليف الوكالة. وبناء على ما تقدم، فإن الهدف من الدراسة هو قياس أثر مجموعة من العوامل في تكاليف الوكالة. وتوضح عناصر مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على الأسئلة الآتية:

1. ما أثر آليات الحاكمية ممثلة في حجم مجلس الإدارة، ونسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات لجنة التدقيق، في تكاليف الوكالة في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان؟
2. ما أثر محددات الملكية ممثلة في نسبة الملكية المؤسسية، ونسبة الملكية العائلية، وتركيز الملكية، في تكاليف الوكالة في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان؟
3. ما أثر خصائص البنك ممثلة في نسبة التمويل بالدين، وحصص الشركة السوقية، وحجم البنك، في تكاليف الوكالة في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان؟

أهداف الدراسة:

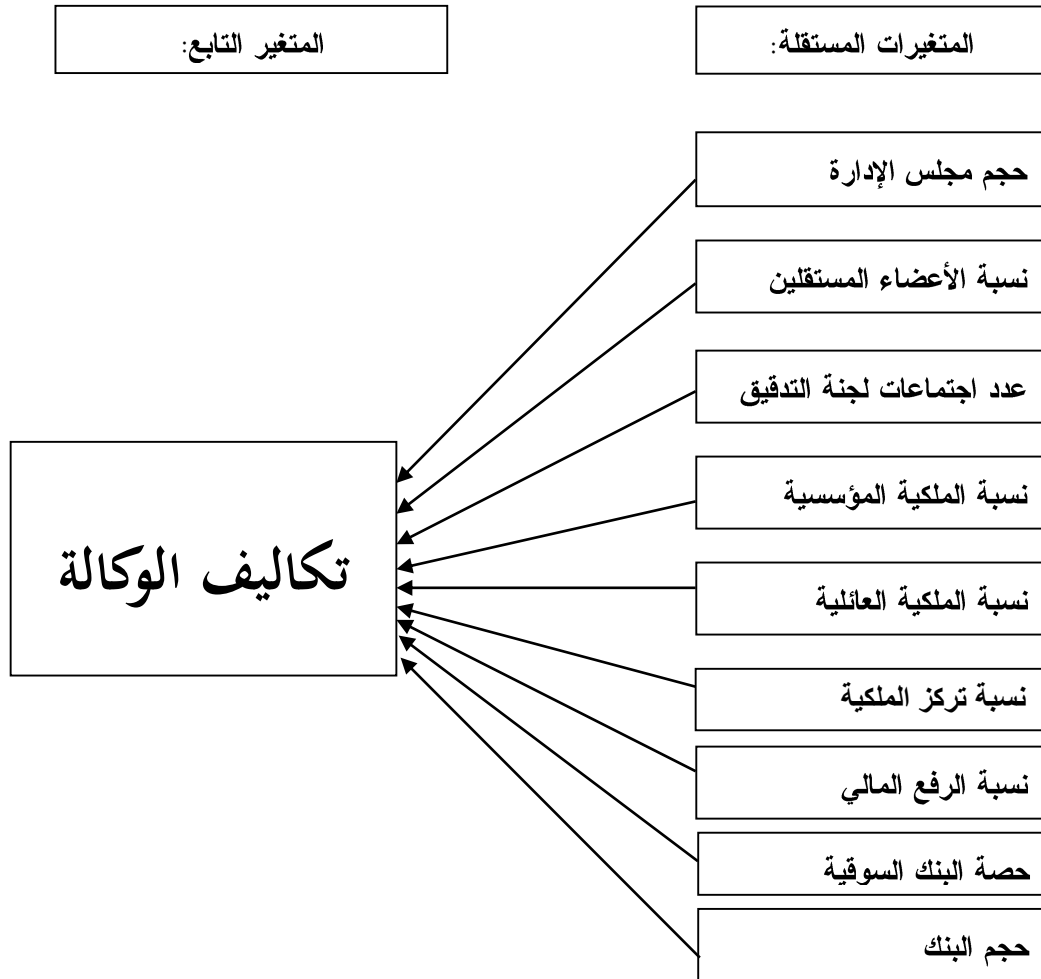
تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. قياس أثر آليات الحاكمية ممثلة في حجم مجلس الإدارة، ونسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات لجنة التدقيق، في تكاليف الوكالة في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.
2. قياس أثر محددات الملكية ممثلة في نسبة الملكية المؤسسية، ونسبة الملكية العائلية، وتركز الملكية، في تكاليف الوكالة في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.
3. قياس أثر خصائص البنك متمثلة في نسبة التمويل بالدين، وحصصة الشركة السوقية، وحجم البنك، في تكاليف الوكالة في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

أهمية الدراسة:

يعد موضوع تكاليف الوكالة أحد المجالات البحثية التي اهتم بها الباحثون على المستوى الدولي في الفترة الأخيرة، وتبرز أهمية هذه الدراسة من خلال أهمية الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في الاقتصاد الوطني، وبالتالي فإن انهيار هذه البنوك سيكون له أثر سلبي على الاقتصاد الوطني. فالدراسة ستقدم للمستفيدين في المملكة الأردنية الهاشمية بعض النتائج الميدانية المتعلقة بمعرفة أهم العوامل التي تؤثر في تكاليف الوكالة، وتؤدي إلى تخفيضها.

أنموذج الدراسة:



متغيرات الدراسة وكيفية قياسها:

تتكون متغيرات الدراسة من متغير تابع هو تكاليف الوكالة ومتغيرات مستقلة هي حجم مجلس الإدارة ونسبة الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة وعدد اجتماعات اللجنة وأتعاب التدقيق الخارجي ونسبة الرفع المالي وحصصة الشركة السوقية ونسبة الملكية المؤسسية ونسبة الملكية العائلية وتركيز الملكية متغير وسيط هو حجم الشركة.

(1) المتغير التابع: تكاليف الوكالة:

تم استخدام ثلاثة مؤشرات لقياس تكاليف الوكالة (Singh & Davidson, 2003) (Florackis & Ozkanm, 2008) (McKnight and Weir, 2009):

- مؤشرمعدل دوران الأصول: ويتم قياسه عن طريق نسبة إجمالي إيرادات البنك إلى إجمالي أصول البنك.
- مؤشر المصاريف التشغيلية: ويتم قياسه عن طريق نسبة المصاريف التشغيلية إلى إجمالي إيرادات البنك
- مؤشر التدفق النقدي الحر: ويتم قياسه عن طريق نسبة الفرق بين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والتوزيعات إلى إجمالي إيرادات البنك

(2) المتغيرات المستقلة:

- عدد أعضاء مجلس الإدارة.
- عدد الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة.
- عدد اجتماعات لجنة التدقيق.
- نسبة الملكية المؤسسية: نسبة عدد الأسهم التي يملكها شركات إلى عدد أسهم الفندق.
- نسبة الملكية العائلية: نسبة عدد الأسهم التي يملكها أشخاص من نفس العائلة إلى عدد أسهم الفندق.
- تركيز الملكية: عدد الملاك الذين يملكون 5% فأكثر من أسهم الفندق.
- نسبة الرفع المالي: ويتم قياسه عن طريق نسبة إجمالي ديون البنك إلى إجمالي أصول البنك
- حصصة الشركة السوقية: وتقاس عن طريق نسبة إجمالي إيرادات البنك إلى إجمالي إيرادات جميع البنوك
- حجم الشركة: ويتم قياسه عن طريق لوغريتم إجمالي أصول البنك

فرضيات الدراسة:

تتكون الدراسة من الفرضيات التالية:

1. الفرضية الأولى: لا يوجد أثر آليات الحاكمية ممثلة في حجم مجلس الإدارة، ونسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات لجنة التدقيق، في تكاليف الوكالة في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.
2. الفرضية الثانية: لا يوجد أثر لمحددات الملكية ممثلة في نسبة الملكية المؤسسية، ونسبة الملكية العائلية، وتركز الملكية، في تكاليف الوكالة في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.
3. الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر لخصائص البنك متمثلة في نسبة التمويل بالدين، وحصصة الشركة السوقية، وحجم البنك، في تكاليف الوكالة في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

2. الإطار النظري:

يمكن تعريف تكاليف الوكالة بأنها نوع من التكاليف الداخلية الواجب دفعها للوكيل الذي يعمل ويمثل مصلحة الأصيل، هذه التكاليف ترتفع وتزداد بسبب المشاكل الجوهرية كتضارب المصالح بين المديرين والمساهمين، حيث يرغب المساهمون من المديرين في إدارة الشركة بطريقة تعظم قيمة حقوقهم في الشركة، بينما يرغب المديرون بإدارة الشركة بطريقة تعظم ثروتهم وتزيد من قوتهم (Schroeder, 2001).

تقوم نظرية الوكالة بمفهومها العام على أساس وجود علاقة بين طرفين هما الأصيل والوكيل، حيث تقوم هذه النظرية على الفرضيات الآتية (بريمان، 2014):

(1) اتصاف أفراد العلاقة بالرشد الاقتصادي.

(2) اختلاف تفضيلات أفراد العلاقة.

(3) إمكانية تحفيز الوكيل لتحمل واجباته واداء مسؤولياته.

وينتج عن نظرية الوكالة، والتي تنتج عن انفصال الملكية عن الإدارة، حيث يحدث تضارب في المصالح بين المالكين والمديرين، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الوكالة، وتتمحور مشكلة الوكالة حول مشكلة عدم تماثل المعلومات، حيث إنه وبسبب ظروف عدم اكتمال المعلومات بين المالك والوكيل، وعدم المعرفة التامة لما يقوم به المديرين من أنشطة يومية، تبرز مشكلتان أساسيتان هما:

1. مشكلة الاختيار العكسي (Adverse Selection) وتنتج عن عدم إعطاء الوكيل الصلاحيات والقدرات اللازمة للقيام بالأعمال المطلوبة.

2. مشكلة الخطر الأدبي (Moral Hazard) وتنتج عن عمل مدير الشركة لمصلحته الشخصية بدل أن يعمل مصلحة المالك (منصور، 2013).

إن تضارب المصالح الذي ينشأ نتيجة نظرية الوكالة وانفصال الملكية عن الإدارة، له عدة أشكال، ومن أشكال تضارب المصالح ما يلي (Jensen & Mckling, 1976):

(1) تضارب المصالح بين المديرين والمالكين: ويحدث نتيجة اختلاف أهداف المديرين مع أهداف المالكين،

وبالتالي يلجأ المديرين إلى زيادة الاعتماد على الأموال من خارج الشركة على حساب الاعتماد على الأموال من داخل الشركة والتي تكون أقل كلفة، وبالتالي تزداد تكلفة الحصول على الأموال في الشركة.

(2) تضارب المصالح بين المساهمين والدائنين: ويحدث بسبب شعور الدائنين بأن المالكين يسعون إلى

استخدام أموالهم لتحقيق أهدافهم، وقد لا يستطيع المالكون تسديد التزاماتهم للدائنين، مما يجعل الدائنين يطلبون علاوة أكبر وفوائد أعلا، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التمويل في الشركة.

ويرى البعض أنه يمكن استخدام بعض الآليات لحل مشكلة الوكالة والتخفيف من أثارها، حيث يرى (Jensen,

1986) أنه يمكن حل مشكلة الوكالة وتضارب المصالح بين المالكين والمديرين عن طريق زيادة ملكية المديرين في الشركة وزيادة الحوافز والمكافآت للمديرين وزيادة استخدام الدين في التمويل. بينما يرى (السحمة، 2016) أنه يمكن حل مشكلة الوكالة عن طريق الآليات الآتية:

1. منح حصة من ملكية الشركة من المالك للمديرين.

2. قيام مجلس الإدارة بمراقبة أنشطة وأعمال المديرين التنفيذيين بشكل فعال.

3. قيام الأعضاء غير التنفيذيين (المستقلين) في مجلس الإدارة بدورهم في مراقبة أنشطة وأعمال المديرين التنفيذيين.

4. قيام المراجعين والمحاسبين بدورهم في مراقبة أنشطة وأعمال المديرين التنفيذيين.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (شقور، 2016)

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر هيكل الملكية في إدارة الأرباح في الفنادق المدرجة في بورصة عمان، ولتحقيق هذا الهدف، قام الباحث بقياس إدارة الأرباح عن طريق استخدام نموذج جونز المعدل (Dechow, et al, 1995)، أو ما يعرف

بطريقة المستحقات الاختيارية، أما هيكل الملكية فقد تم قياسه من خلال أربعة متغيرات هي الملكية المؤسسية والملكية العائلية وملكية المواطنين وتركيز الملكية، وتكونت عينة الدراسة من جميع الفنادق المدرجة في بورصة عمان، والتي تتوفر لها بيانات في بورصة عمان خلال فترة الدراسة (2007 - 2012) والبالغ عددها احد عشر فندقاً. وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة نسبة الملكية المؤسسية وزيادة تشتت الملكية وعدم تركيزها يخفض من درجة ممارسة إدارة الأرباح في الفنادق المدرجة في بورصة عمان، كما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أثر لنسبة الملكية العائلية ونسبة ملكية المواطنين على درجة ممارسة إدارة الأرباح في الفنادق المدرجة في بورصة عمان.

2- دراسة (زريقات، 2016)

هدفت هذه الدراسة إلى دعم الإدعاء بأن آليات حاكمية الشركات قادرة على التغلب على أنشطة إدارة الأرباح من وجهة نظر الشركات العائلية والشركات غير العائلية، تم اختيار عينة من 264 شركة من الشركات الماليزية والتي تم اختيارها على أساس عينة تطبيقية. وأظهرت نتائج الدراسة أن عدد اجتماعات مجلس الإدارة المنعقدة في الشركات العائلية، وأن استقلالية الإدارة وحجم لجنة التدقيق ووظيفة التدقيق الداخلي في الشركات غير العائلية هي من آليات الحاكمية التي وجدت للتقليل من أنشطة إدارة الأرباح.

3- دراسة (Yegon et al. , 2014)

هدفت الدراسة إلى دراسة أثر الحاكمية المؤسسية في تكاليف الوكالة لعينة من تسع شركات من قطاع الخدمات في بورصة نيروبي في كينيا خلال الفترة من 2008 إلى 2012، تم قياس تكاليف الوكالة من خلال معدل الانتفاع من الأصول، بينما تم قياس الحاكمية المؤسسية من خلال الملكية المؤسسية والملكية الإدارية والملكية الخارجية وحجم مجلس الإدارة واستقلالية مجلس الإدارة. وأظهرت نتائج الدراسة أن تكاليف الوكالة تنخفض بزيادة الملكية الإدارية والملكية المؤسسية، كما بينت نتائج الدراسة أن تكاليف الوكالة تنخفض كلما صغر حجم مجلس الإدارة، وأظهرت الدراسة وجود علاقة ايجابية بين استقلال مجلس الإدارة ومعدل الانتفاع من الاصول

4- دراسة (Mansor et al. , 2013)

هدفت هذه الدراسة إلى دعم الادعاء بأن آليات حاكمية الشركات قادرة على التغلب على أنشطة إدارة الأرباح من وجهة نظر الشركات العائلية والشركات غير العائلية، تم اختيار عينة من 264 شركة من الشركات الماليزية والتي تم اختيارها على أساس عينة تطبيقية. وأظهرت نتائج الدراسة أن عدد اجتماعات مجلس الإدارة المنعقدة في الشركات العائلية، وأن استقلالية الإدارة وحجم لجنة التدقيق ووظيفة التدقيق الداخلي في الشركات غير العائلية هي من آليات الحاكمية التي وجدت للتقليل من أنشطة إدارة الأرباح.

5- دراسة (Siddqsui et al. , 2013)

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر العديد من آليات الحاكمية المؤسسية في تكاليف الوكالة للفترة 2003 إلى 2010 في 120 شركة من بورصة كراتشي، حيث تم قياس تكاليف الوكالة باستخدام مؤشرين هما نسبة السيولة ومعدل الانتفاع من الأصول، واستخدم الباحث عدد من المتغيرات المستقلة مثل عدد اجتماعات مجلس الإدارة وحجم مجلس الإدارة. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ايجابية بين حجم المجلس ونسبة السيولة، بينما أوجدت النتائج وجود علاقة سلبية بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة ونسبة السيولة.

6- دراسة (McKnight and Weir, 2009)

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الحاكمية المؤسسية وهيكل الملكية في تكاليف الوكالة في الشركات البريطانية غير المالية خلال الفترة 1996 إلى 2000 باستخدام عينة من 128 شركة من الشركات المدرجة في بورصة لندن، حيث تم قياس تكاليف الوكالة من خلال ثلاثة مؤشرات هي نسبة المبيعات إلى الأصول ومعدل النمو والتدفق النقدي الحر وعدد

مرات الاكتساب. وتوصلت الدراسة إلى أن التغير في هيكل مجلس إدارة الشركة لا يؤثر في تكاليف الوكالة، وأن زيادة حصة مجلس الإدارة في الشركة يساعد في تخفيف الوكالة.

7- دراسة (Florackis & Ozkanm, 2008)

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين تكاليف الوكالة والآليات الداخلية الحاكمة المؤسسية في المملكة المتحدة، واشتملت عينة الدراسة على 897 شركة، وتم قياس المتغير التابع تكاليف الوكالة من خلال نسبة الانتفاع من الأصول ونسبة المصاريف الإدارية والعمومية والبيعية، أما المتغيرات المستقلة فهي التمويل بالدين والملكية الإدارية والمكافآت الإدارية والتركيز الإداري وحجم مجلس الإدارة. وتوصلت الدراسة إلى أن الملكية الإدارية والمكافآت الإدارية والتركيز الإداري لها دور مهم في التخفيف من تكاليف الوكالة، وأن تأثير الآليات الداخلية للحاكمة المؤسسية يختلف باختلاف الشركة، حسب اختلاف فرص النمو في الشركة، وأن الشركات التي تنمو بشكل متزايد تواجه مشكلات أكبر من الشركات التي تنمو بشكل بطيء.

8- دراسة (Shen, et al., 2006)

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر هياكل الملكية (الملكية المؤسسية والملكية الإدارية وملكية مجلس الإدارة) على القيمة السوقية والقيمة الدفترية للشركة، حيث تم قياس القيمة السوقية والقيمة الدفترية للشركة بصافي القيمة الحالية للسهم والقيمة الدفترية للسهم وسعر السهم وربحية السهم، واجريت الدراسة على عينة من 67 شركة في القطاع المالي في تاوان، للفترة من 1990 إلى 1992. وأظهرت نتائج الدراسة مايلي:

1. أن ملكية مجلس الإدارة مرتبطة بشكل ايجابي مع صافي القيمة الحالية لسهم الشركة.
2. وجود علاقة ايجابية بين الملكية المؤسسية والقيمة الدفترية للسهم.
3. وجود علاقة ايجابية بين ملكية مجلس الإدارة والقيمة الدفترية للسهم.
4. أن الملكية المؤسسية والملكية الإدارية وملكية مجلس الإدارة كلها لها علاقة مؤثرة على قيمة الشركة.

9- دراسة (Singh & Davidson, 2003)

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين تكلفة الوكالة وهيكل الملكية والحاكمة المؤسسية، حيث تم قياس تكلفة الوكالة بنسبة الانتفاع من الأصول، ونسبة المصاريف الإدارية والعمومية والبيعية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الملكية الإدارية ترتبط بعلاقة ايجابية مع نسبة الانتفاع بالأصول ولكنها لا ترتبط بنسبة المصاريف الإدارية والعمومية والبيعية، أما بالنسبة لحجم مجلس الإدارة فإنه يرتبط بعلاقة سلبية مع نسبة الانتفاع من الأصول، كما أظهرت نتائج الدراسة أن الأعضاء المستقلين الخارجيين في مجلس الإدارة ليس لهم أي دور في تخفيض تكاليف الوكالة.

3. مناهج البحث ومصادر جمع البيانات:

تم الاعتماد على منهج البحث الوصفي التحليلي، كما تم الاعتماد على نوعين من مصادر جمع البيانات هي:

(أ) المصادر الثانوية: حيث تم جمع معلومات وبيانات الدراسة من خلال مراجعة أدبيات الدراسة والدراسات النظرية والميدانية ذات العلاقة بالدراسة عن طريق مراجعة الكتب والبحوث والدوريات المنشورة، بالإضافة إلى الاستعانة بشبكة الإنترنت.

(ب) المصادر الأولية: لقد تم جمع البيانات التي تحتاجها الدراسة من خلال التقارير المنشورة للبنوك في دليل بورصة عمان وعبر موقع بورصة عمان على شبكة الإنترنت.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية لسنة 2016 والبالغ عددها 16 بنكاً، وتم اختيار عينة تتكون من جميع البنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية لسنة 2016، والتي يتوفر فيها البيانات المطلوبة لتنفيذ هذه الدراسة، والتي تتمثل في القوائم المالية للبنوك المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (2013 - 2015)

اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج:

قام الباحث باستخدام برنامج الإكسل EXCEL وبرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS في تحليل البيانات والتعرف على الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة واختبار الفرضيات، حيث يبين الجدول رقم (1) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة وبين الجدول رقم (2) نتائج اختبار فرضيات الدراسة، سيتم بيان لكل فرضية والإحصاءات الوصفية لمتغيراتها واختبارها في الصفحات التالية:

جدول (1): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

المتغير	العدد	القيمة الصغرى	القيمة العليا	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
معدل دوران الأصول	48	03 .	06 .	0459 .	00795 .
المصاريف التشغيلية	48	31 .	69 .	4567 .	09194 .
التدفق النقدي الحر	48	- . 10	11 .	0240 .	05412 .
عدد أعضاء مجلس الإدارة	48	11.00	15.00	12.5000	1.33687
نسبة الأعضاء المستقلين	48	00 .	36 .	2365 .	11456 .
عدد اجتماعات لجنة التدقيق	48	5.00	21.00	8.5000	5.27539
الملكية المؤسسية	48	29 .	92 .	5213 .	22028 .
الملكية العائلية	48	01 .	31 .	1225 .	10799 .
تركز الملكية	48	2.00	6.00	4.1250	1.28204
التمويل بالدين	48	83 .	90 .	8575 .	01896 .
الحصة السوقية	48	02 .	43 .	1116 .	12776 .
حجم البنك	48	3.08	4.41	3.5371	38412 .

جدول (2): اختبار فرضيات الدراسة:

المتغير	القيمة المحسوبة	مؤشر دوران الأصول	مؤشر المصاريف التشغيلية	مؤشر التدفق النقدي الحر
عدد أعضاء مجلس الإدارة	.P-value sig	000 .	049 .	02 .
	T-value	-5.898	-2.030	2.425
نسبة الأعضاء المستقلين	.P-value sig	007 .	809 .	617 .
	T-value	-2.853	1.695	-1.380

868 .	146 .	000 .	.P-value sig	عدد اجتماعات لجنة التدقيق
-. 167	1. 485	-7. 039	T-value	
355 .	419 .	000 .	.P-value sig	الملكية المؤسسية
-. 936	817 .	-4. 479	T-value	
104 .	038 .	000 .	.P-value sig	الملكية العائلية
1. 664	-2. 151	-8. 322	T-value	
002 .	011 .	000 .	.P-value sig	تركز الملكية
-3. 386	2. 661	6. 596	T-value	
418 .	000 .	005 .	.P-value sig	التمويل بالدين
-. 879	4. 449	-2. 964	T-value	
823 .	415 .	001 .	.P-value sig	الحصة السوقية
225 .	824 .	-3. 621	T-value	
984 .	522 .	45 .	.P-value sig	حجم البنك
020 .	-. 647	-. 764	T-value	

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر لآليات الحاكمية ممثلة في حجم مجلس الإدارة، ونسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات لجنة التدقيق، في تكاليف الوكالة في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان. حيث تم قياس أثر كل آلية من آليات الحاكمية على حده، كما يلي:

(أ) أثر حجم مجلس الإدارة في تكاليف الوكالة في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان:

لقد تم قياس تكاليف الوكالة باستخدام مؤشر معدل دوران الأصول، ويظهر في الجدول رقم (1) أن القيمة الصغرى لمؤشر معدل دوران الأصول كانت 03.0 والقيمة الكبرى 06.0 بينما كان الوسط الحسابي 046.0، والتشتت 0.008، كما ويظهر في الجدول أن القيمة الصغرى لمؤشر المصاريف التشغيلية كانت 31.0 وبلغت القيمة الكبرى 69.0 بينما كان الوسط الحسابي 46.0، وكان التشتت 92.0، أما بالنسبة لمؤشر التدفق النقدي الحر فيظهر الجدول أن القيمة الصغرى لهذا المؤشر كانت -10.0 والقيمة الكبرى 11.0، بينما كان الوسط الحسابي 024.0 والتشتت 054.0، أما بالنسبة لحجم مجلس الإدارة فتم قياسه عن طريق عدد أعضاء مجلس الإدارة لكل بنك، ويظهر في الجدول رقم (1) أن القيمة الصغرى لحجم مجلس الإدارة كانت 11 والقيمة الكبرى 15 بينما كان الوسط الحسابي 5.12، والتشتت 1.34.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار الانحدار البسيط Simple Regression Test، وبين الجدول رقم (2) نتائج اختبار أثر حجم مجلس الإدارة في تكاليف الوكالة في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

حيث بلغت قيمة P-value sig لمؤشر دوران الأصول 00.0، وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ ، بالتالي ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة، أي أن حجم مجلس الإدارة يؤثر في تكاليف الوكالة وفقاً لمؤشر دوران الأصول، وبما أن T-value لمؤشر دوران الأصول = -5.898، وهي قيمة سالبة، أي أن زيادة حجم مجلس الإدارة يؤدي إلى انخفاض معدل دوران الأصول وبالتالي زيادة تكاليف الوكالة.

أما بالنسبة لمؤشر المصاريف التشغيلية فقد بلغت قيمة P-value sig 049.0، وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ ، بالتالي ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة، أي أن حجم مجلس الإدارة تؤثر في تكاليف

الوكالة وفقاً لمؤشر المصاريف التشغيلية، وحيث أن T-value لمؤشر المصاريف التشغيلية = 2.030 - وهي قيمة سالبة، أي أن زيادة حجم مجلس الإدارة تؤدي إلى انخفاض المصاريف التشغيلية وبالتالي تخفيض تكاليف الوكالة. وبالنسبة لمؤشر التدفق النقدي الحر فقد بلغت قيمة P-value sig = 0.02، وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ ، بالتالي ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة، أي أن حجم مجلس الإدارة يؤثر في تكاليف الوكالة وفقاً لمؤشر التدفق النقدي الحر، وحيث أن T-value لمؤشر التدفق النقدي الحر = 2.425 وهي قيمة موجبة، أي أن زيادة حجم مجلس الإدارة تؤدي إلى زيادة مؤشر التدفق النقدي الحر وبالتالي زيادة تكاليف الوكالة.

(ب) أثر نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة في تكاليف الوكالة في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان: لقد تم قياس نسبة الأعضاء المستقلين عن طريق نسبة عدد الأعضاء المستقلين إلى عدد أعضاء مجلس الإدارة لكل بنك، ويظهر في الجدول رقم (1) أن القيمة الصغرى لنسبة الأعضاء المستقلين كانت 00 والقيمة الكبرى 36.0 بينما كان الوسط الحسابي 24.0، والتشتت 12.0.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار الانحدار البسيط Simple Regression Test، وبين الجدول رقم (2) نتائج اختبار أثر نسبة عدد الأعضاء المستقلين في تكاليف الوكالة في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان. حيث بلغت قيمة P-value sig لمؤشر دوران الأصول 0.007، وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ ، بالتالي ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة، أي أن نسبة عدد الأعضاء المستقلين تؤثر في تكاليف الوكالة وفقاً لمؤشر دوران الأصول، وبما أن T-value لمؤشر دوران الأصول = 2.853 - وهي قيمة سالبة، أي أن زيادة نسبة عدد الأعضاء المستقلين تؤدي إلى انخفاض معدل دوران الأصول وبالتالي زيادة تكاليف الوكالة.

أما بالنسبة لمؤشر المصاريف التشغيلية فقد بلغت قيمة P-value sig = 0.098، وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ ، بالتالي تقبل الفرضية العدمية وترفض الفرضية البديلة، أي أن نسبة عدد الأعضاء المستقلين لا تؤثر في تكاليف الوكالة وفقاً لمؤشر المصاريف التشغيلية.

وبالنسبة لمؤشر التدفق النقدي الحر فقد بلغت قيمة P-value sig = 0.176، وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ ، بالتالي تقبل الفرضية العدمية وترفض الفرضية البديلة، أي أن نسبة عدد الأعضاء المستقلين لا تؤثر في تكاليف الوكالة وفقاً لمؤشر التدفق النقدي الحر.

(ج) أثر عدد اجتماعات لجنة التدقيق في تكاليف الوكالة في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان: أن القيمة الصغرى لعدد اجتماعات لجنة التدقيق كانت وكما يظهر في الجدول رقم (1) 5 وكانت القيمة الكبرى 21، بينما كان الوسط الحسابي 5.8، والتشتت 3.5.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار الانحدار البسيط Simple Regression Test، وبين الجدول رقم (2) نتائج اختبار أثر عدد اجتماعات لجنة التدقيق في تكاليف الوكالة في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان. حيث بلغت قيمة P-value sig لمؤشر دوران الأصول 0.00، وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ ، بالتالي ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة، أي أن عدد اجتماعات لجنة التدقيق تؤثر في تكاليف الوكالة وفقاً لمؤشر دوران الأصول، وبما أن T-value لمؤشر دوران الأصول = 7.039 - وهي قيمة سالبة، أي أن زيادة عدد اجتماعات لجنة التدقيق تؤدي إلى انخفاض معدل دوران الأصول وبالتالي زيادة تكاليف الوكالة.

أما بالنسبة لمؤشر المصاريف التشغيلية فقد بلغت قيمة $P\text{-value sig}$ 0.146 وفقاً لمؤشر المصاريف التشغيلية، وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ ، بالتالي تقبل الفرضية العدمية وترفض الفرضية البديلة، أي أن عدد اجتماعات لجنة التدقيق لا تؤثر في تكاليف الوكالة وفقاً لمؤشر المصاريف التشغيلية. وبالنسبة لمؤشر التدفق النقدي الحر فقد بلغت قيمة $P\text{-value sig}$ = 0.868، وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ ، بالتالي تقبل الفرضية العدمية وترفض الفرضية البديلة، أي أن عدد اجتماعات لجنة التدقيق لا تؤثر في تكاليف الوكالة وفقاً لمؤشر التدفق النقدي الحر.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر لمحددات الملكية ممثلة في نسبة الملكية المؤسسية، ونسبة الملكية العائلية، وتركز الملكية، في تكاليف الوكالة في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان: حيث تم قياس أثر كل محدد من محددات الملكية على حدا، كما يلي:

(أ) أثر نسبة الملكية المؤسسية في تكاليف الوكالة في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان:

لقد تم قياس نسبة الملكية المؤسسية عن طريق نسبة عدد الأسهم التي يملكها شركات إلى عدد أسهم البنك، ويظهر في الجدول رقم (1) أن القيمة الصغرى نسبة الملكية المؤسسية كانت 0.29 والقيمة الكبرى 0.92 بينما كان الوسط الحسابي 0.52، والتشتت 0.22.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار الانحدار البسيط Simple Regression Test، وبين الجدول رقم (2) نتائج اختبار أثر نسبة الملكية المؤسسية في تكاليف الوكالة في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

حيث بلغت قيمة $P\text{-value sig}$ لمؤشر دوران الأصول 0.00، وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ ، بالتالي ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة، أي أن نسبة الملكية المؤسسية تؤثر في تكاليف الوكالة وفقاً لمؤشر دوران الأصول، وبما أن $T\text{-value}$ لمؤشر دوران الأصول = 4.479 - وهي قيمة سالبة، أي أن زيادة نسبة الملكية المؤسسية تؤدي إلى انخفاض معدل دوران الأصول وبالتالي زيادة تكاليف الوكالة.

أما بالنسبة لمؤشر المصاريف التشغيلية فقد بلغت قيمة $P\text{-value sig}$ 0.419 وفقاً لمؤشر المصاريف التشغيلية، وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ ، بالتالي تقبل الفرضية العدمية وترفض الفرضية البديلة، أي أن نسبة الملكية المؤسسية لا تؤثر في تكاليف الوكالة وفقاً لمؤشر المصاريف التشغيلية.

وبالنسبة لمؤشر التدفق النقدي الحر فقد بلغت قيمة $P\text{-value sig}$ = 0.355، وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ ، بالتالي تقبل الفرضية العدمية وترفض الفرضية البديلة، أي أن نسبة الملكية المؤسسية لا تؤثر في تكاليف الوكالة وفقاً لمؤشر التدفق النقدي الحر.

(ب) أثر نسبة الملكية العائلية في تكاليف الوكالة في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

لقد تم قياس نسبة الملكية العائلية عن طريق نسبة عدد الأسهم التي يملكها أشخاص من نفس العائلة إلى عدد أسهم البنك، ويظهر في الجدول رقم (1) أن القيمة الصغرى لنسبة الملكية العائلية كانت 0.01 والقيمة الكبرى 0.31 بينما كان الوسط الحسابي 0.12، والتشتت 0.11.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار الانحدار البسيط Simple Regression Test، وبين الجدول رقم (2) نتائج اختبار أثر نسبة الملكية العائلية في تكاليف الوكالة في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

حيث بلغت قيمة $P\text{-value sig}$ لمؤشر دوران الأصول 0.00، وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ ، بالتالي ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة، أي أن نسبة الملكية العائلية تؤثر في تكاليف الوكالة وفقاً لمؤشر دوران

الأصول، وبما أن T-value لمؤشر دوران الأصول = 8.322 - وهي قيمة سالبة، أي أن زيادة نسبة الملكية العائلية تؤدي إلى انخفاض معدل دوران الأصول وبالتالي زيادة تكاليف الوكالة.

أما بالنسبة لمؤشر المصاريف التشغيلية فقد بلغت قيمة P-value sig 0.038 وفقاً لمؤشر المصاريف التشغيلية، وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ ، بالتالي ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة، أي أن نسبة الملكية العائلية تؤثر في تكاليف الوكالة وفقاً لمؤشر المصاريف التشغيلية، وبما أن T-value لمؤشر المصاريف التشغيلية = 2.151 - وهي قيمة سالبة، أي أن زيادة نسبة الملكية العائلية تؤدي إلى انخفاض المصاريف التشغيلية وبالتالي تخفيض تكاليف.

وبالنسبة لمؤشر التدفق النقدي الحر فقد بلغت قيمة P-value sig 0.104، وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ ، بالتالي تقبل الفرضية العدمية وترفض الفرضية البديلة، أي أن نسبة الملكية العائلية لا تؤثر في تكاليف الوكالة وفقاً لمؤشر التدفق النقدي الحر.

(ج) أثر تركيز الملكية في تكاليف الوكالة في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

لقد تم قياس تركيز الملكية عن طريق عدد الملاك الذين يملكون 5% فأكثر من أسهم البنك، ويظهر في الجدول رقم (1) أن القيمة الصغرى لتركيز الملكية كانت 2 والقيمة الكبرى 6 بينما كان الوسط الحسابي 1.4، والتشتت 28.1. تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار الانحدار البسيط Simple Regression Test، وبين الجدول رقم (2) نتائج اختبار أثر تركيز الملكية في تكاليف الوكالة في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

حيث بلغت قيمة P-value sig لمؤشر دوران الأصول 0.00، وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ ، بالتالي ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة، أي أن تركيز الملكية يؤثر في تكاليف الوكالة وفقاً لمؤشر دوران الأصول، وبما أن T-value لمؤشر دوران الأصول = 596.6 وهي قيمة موجبة، أي أن زيادة تركيز الملكية تؤدي إلى زيادة معدل دوران الأصول وبالتالي تخفيض تكاليف الوكالة.

أما بالنسبة لمؤشر المصاريف التشغيلية فقد بلغت قيمة P-value sig 0.011، وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ ، بالتالي ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة، أي أن تركيز الملكية يؤثر في تكاليف الوكالة وفقاً لمؤشر المصاريف التشغيلية، وبما أن T-value لمؤشر المصاريف التشغيلية = 661.2 وهي قيمة موجبة، أي أن زيادة تركيز الملكية تؤدي إلى زيادة المصاريف التشغيلية وبالتالي زيادة تكاليف الوكالة.

وبالنسبة لمؤشر التدفق النقدي الحر فقد بلغت قيمة P-value sig 0.002، وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ ، بالتالي ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة، أي أن تركيز الملكية يؤثر في تكاليف الوكالة وفقاً لمؤشر التدفق النقدي الحر، وبما أن T-value لمؤشر التدفق النقدي الحر = 3.386 - وهي قيمة سالبة، أي أن زيادة تركيز الملكية يؤدي إلى انخفاض مؤشر التدفق النقدي الحر وبالتالي تخفيض تكاليف الوكالة.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر لخصائص البنك متمثلة في نسبة التمويل بالدين، وحصة الشركة السوقية، وحجم البنك، في تكاليف الوكالة في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

حيث تم قياس أثر كل خاصية من خصائص البنك على حداً، كما يلي:

(أ) أثر نسبة التمويل بالدين في تكاليف الوكالة في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان:

لقد تم قياس نسبة التمويل بالدين عن طريق ويتم قياسه عن طريق نسبة إجمالي ديون البنك إلى إجمالي أصول البنك، ويظهر في الجدول رقم (1) أن القيمة الصغرى لنسبة التمويل بالدين كانت 0.83 والقيمة الكبرى 0.90 بينما كان الوسط الحسابي 0.86، والتشتت 0.19.

وتم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار الانحدار البسيط Simple Regression Test، وبين الجدول رقم (2) نتائج اختبار أثر نسبة التمويل بالدين في تكاليف الوكالة في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان. حيث بلغت قيمة P-value sig. لمؤشر دوران الأصول 0.005، وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ ، وبالتالي ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة، أي أن نسبة التمويل بالدين تؤثر في تكاليف الوكالة وفقاً لمؤشر دوران الأصول، وبما أن T-value لمؤشر دوران الأصول = 2.964- وهي قيمة سالبة، أي أن زيادة نسبة التمويل بالدين تؤدي إلى انخفاض معدل دوران الأصول وبالتالي زيادة تكاليف الوكالة. أما بالنسبة لمؤشر المصاريف التشغيلية فقد بلغت قيمة P-value sig. 0.00، هي قيمة أقل من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ ، وبالتالي ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة، أي أن نسبة التمويل بالدين تؤثر في تكاليف الوكالة وفقاً لمؤشر المصاريف التشغيلية، وحيث أن T-value لمؤشر المصاريف التشغيلية = 4.449 وهي قيمة موجبة، أي أن زيادة نسبة التمويل بالدين تؤدي إلى زيادة المصاريف التشغيلية وبالتالي زيادة تكاليف الوكالة. وبالنسبة لمؤشر التدفق النقدي الحر فقد بلغت قيمة P-value sig. = 0.418، وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ ، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة، أي أن نسبة التمويل بالدين لا تؤثر في تكاليف الوكالة وفقاً لمؤشر التدفق النقدي الحر.

(ب) أثر حصة البنك السوقية في تكاليف الوكالة في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان:

لقد تم قياس حصة البنك السوقية عن طريق نسبة إجمالي إيرادات البنك إلى إجمالي إيرادات جميع البنوك، ويظهر في الجدول رقم (1) أن القيمة الصغرى لحصة البنك السوقية كانت 0.02 والقيمة الكبرى 0.43 بينما كان الوسط الحسابي 0.11، والتشتت 0.13.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار الانحدار البسيط Simple Regression Test، وبين الجدول رقم (2) نتائج اختبار أثر حصة البنك السوقية في تكاليف الوكالة في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان. حيث بلغت قيمة P-value sig. لمؤشر دوران الأصول 0.001، وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ ، وبالتالي ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة، أي أن حصة البنك السوقية تؤثر في تكاليف الوكالة وفقاً لمؤشر دوران الأصول، وبما أن T-value لمؤشر دوران الأصول = 30621- وهي قيمة سالبة، أي أن زيادة حصة البنك السوقية تؤدي إلى انخفاض معدل دوران الأصول وبالتالي زيادة تكاليف الوكالة. أما بالنسبة لمؤشر المصاريف التشغيلية فقد بلغت قيمة P-value sig. 0.415، وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ ، وبالتالي تقبل الفرضية العدمية وترفض الفرضية البديلة، أي أن حصة البنك السوقية لا تؤثر في تكاليف الوكالة وفقاً لمؤشر المصاريف التشغيلية. وبالنسبة لمؤشر التدفق النقدي الحر فقد بلغت قيمة P-value sig. = 0.823، وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ ، وبالتالي تقبل الفرضية العدمية وترفض الفرضية البديلة، أي أن حصة البنك السوقية لا تؤثر في تكاليف الوكالة وفقاً لمؤشر التدفق النقدي الحر.

(ج) أثر حجم البنك في تكاليف الوكالة في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

لقد تم قياس حجم البنك عن طريق حساب لوغريتم إجمالي الأصول لكل بنك، ويظهر في الجدول رقم (1) أن القيمة الصغرى لحجم البنك كانت 0.3 و0.08 والقيمة الكبرى 0.4 و0.41 بينما كان الوسط الحسابي 0.3 و0.54، والتشتت 0.384.

وتم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار الانحدار البسيط Simple Regression Test، وبين الجدول رقم (2) نتائج اختبار أثر حجم البنك في تكاليف الوكالة في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان. حيث بلغت قيمة P-value sig. مؤشر دوران الأصول 0.45، وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ ، وبالتالي تقبل الفرضية العدمية وترفض الفرضية البديلة، أي أن حجم البنك لا يؤثر في تكاليف الوكالة وفقاً لمؤشر دوران الأصول.

أما بالنسبة لمؤشر المصاريف التشغيلية فقد بلغت قيمة P-value sig. 0.522، وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ ، وبالتالي تقبل الفرضية العدمية وترفض الفرضية البديلة، أي أن حجم البنك لا تؤثر في تكاليف الوكالة وفقاً لمؤشر المصاريف التشغيلية. وبالنسبة لمؤشر التدفق النقدي الحر فقد بلغت قيمة P-value sig. 0.984، وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ ، وبالتالي تقبل الفرضية العدمية وترفض الفرضية البديلة، أي أن حجم البنك لا تؤثر في تكاليف الوكالة وفقاً لمؤشر التدفق النقدي الحر.

4. النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

1. أظهرت نتائج الدراسة وفقاً لمؤشر دوران الأصول أن تكاليف الوكالة تزداد بزيادة حجم مجلس الإدارة وزيادة نسبة الأعضاء المستقلين وزيادة عدد اجتماعات لجنة التدقيق وزيادة الملكية المؤسسية وزيادة نسبة الملكية العائلية وزيادة نسبة التمويل بالدين وزيادة حصة البنك السوقية في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.
2. بينت نتائج الدراسة وفقاً لمؤشر دوران الأصول أن تكاليف الوكالة تنخفض بزيادة تركيز الملكية في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.
3. بينت نتائج الدراسة وفقاً لمؤشر دوران الأصول أن تكاليف الوكالة لا تتأثر بحجم البنك في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.
4. أظهرت نتائج الدراسة وفقاً لمؤشر المصاريف التشغيلية أن تكاليف الوكالة تزداد بزيادة التمويل بالدين وزيادة تركيز الملكية.
5. بينت نتائج الدراسة وفقاً لمؤشر المصاريف التشغيلية أن تكاليف الوكالة تنخفض بزيادة حجم مجلس الإدارة وزيادة نسبة الملكية العائلية.
6. بينت نتائج الدراسة وفقاً لمؤشر المصاريف التشغيلية أن تكاليف الوكالة لا تتأثر بنسبة الأعضاء المستقلين وبعدد اجتماعات لجنة التدقيق وبالمالكية المؤسسية وبحصة البنك السوقية وبحجم البنك في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.
7. أظهرت نتائج الدراسة وفقاً لمؤشر التدفق النقدي الحر أن تكاليف الوكالة تزداد بزيادة حجم مجلس الإدارة في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.
8. بينت نتائج الدراسة وفقاً لمؤشر التدفق النقدي الحر أن تكاليف الوكالة تنخفض بزيادة تركيز الملكية في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.
9. بينت نتائج الدراسة وفقاً لمؤشر التدفق النقدي الحر أن تكاليف الوكالة لا تتأثر بنسبة الأعضاء المستقلين وبعدد اجتماعات لجنة التدقيق وبنسبة الملكية المؤسسية ونسبة الملكية العائلية وبتركز الملكية وبحصة البنك السوقية وبحجم البنك في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

ثانياً: التوصيات:

1. ضرورة زيادة الوعي لدى المساهمين والمستثمرين بأهمية موضوع تكاليف الوكالة.
2. ضرورة إيجاد التشريعات التي تسمح بزيادة حجم مجلس الإدارة وزيادة نسبة الأعضاء المستقلين في الشركات، لما لها من دور في تخفيض تكاليف الوكالة.
3. ضرورة توسيع مجتمع الدراسة في الدراسات اللاحقة، بحيث لا يقتصر على قطاع البنوك في الأردن، بل يتعدى ذلك إلى قطاعات أخرى في الأردن ليشمل (القطاع الصناعي، والجامعات، والمستشفيات، والتأمين، والاتصالات، وقطاعات أخرى).
4. زيادة الاهتمام بحقوق الأقلية من المساهمين من خلال تقييد دور الأكثرية في اختيار السياسات المحاسبية بشكل يحقق مصالحهم.

قائمة المراجع والمصادر:

أولاً: المراجع العربية:

1. بريمان، (2014)، نظرية الوكالة،
2. زريقات، زياد، وآخرون، (2016)، تكاليف الوكالة والحاكمة المؤسسية، دليل من الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 12، العدد 2.
3. السحمة، فالح، (2016)، نظرية الوكالة والمساهمين.
4. شقور، عمر، (2016): أثر هيكل الملكية في ممارسة إدارة الأرباح، دراسة تطبيقية على الفنادق المدرجة في بورصة عمان؛ مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الانسانية، المجلد 16، العدد الثاني.
5. منصور، يوسف، (2013)، كلفة الوكالة وإدارة الشركات،

ثانياً: المراجع الاجنبية:

1. Ang, J. S. , Cole, R. A. and Lin, J. W. (2000), "Agency costs and ownership structure", Journal of Finance, Vol. 55, pp. 81-106.
2. Dechow P. , Sloan R. , & Sweeney A. (1995). Detecting Earnings Management. *The Accounting Review*, 70 (2): 193-225.
3. Denis, D. , Sarin, A. , (1997), "Agency Problem, Equity Ownership, and Corporate Diversification", Journal of finance 52, pp. 135-160.
4. Florackis, C. , and Ozkan, Y. (2008). Agency Costs and Corporate Governance Mechanisms: Evidence for UK Firms, *International Journal of Managerial Finance*, 4
5. Jensen, M. (1986). Agency Cost Free Cash Flow, Corporate Finance, and Takeovers, *American Economic Review*, 76 (2)
6. Jensen, M. C. , and Meckling, W. H. (1976). Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure, *Journal of Financial Economics*, 3 (4)
7. Mansor et al, (2013), Corporate governance and earning management a study on Malaysian family and nonfamily owned PLC, *procedia economic and finance*, V7

8. McKnight, P. J. and Weir, C. (2009). Agency costs, corporate governance mechanisms and ownership structure in large UK publicly quoted companies a panel data analysis, *Quarterly Review of Economics and Finance*, 49
9. Schroeder, R. J., and Clark, M. W., (2001), *Accounting Theory*, John Wiley Sons Inc., New York.
10. Shen, M. J., Hsu, C. C., and Chen, M. C. (2006). A Study of Ownership Structures and Firm Values under Corporate Governance: The Case of Listed and OTC Companies in Taiwan's Finance Industry, *The Journal of American Academy of Business*, 18 (1).
11. Siddiqsui, M., Razzaq, N., Malik, F., and Gul, S. (2013). Internal Corporate Governance Mechanisms and Agency Cost: Evidence from Large KSE Listed Firms, *European Journal of Business and Management*, 5 (23)
12. Singh, M., and Davidson, W. N. (2003). Agency costs, ownership structure and corporate governance mechanisms, *Journal of Banking and Finance*, 27.
13. Yegon, C., Sang, J., Kirui, J. (2014). **The Impact of Corporate Governance on Agency Cost: Empirical Analysis of Quoted Services Firms in Kenya**, *Research Journal of Finance and Accounting*, 5 (12).